

## استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام

رقم الوثيقة: MDE 17/9909/2019

26 فبراير/شباط 2019

### الكويت

#### دولة الكويت

رئيس الدولة: صباح الأحمد الجابر الصباح  
رئيس الحكومة: جابر المبارك الحمد الصباح

واصلت السلطات فرض قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، بما في ذلك من خلال محاكمة وسجن بعض منتقدي الحكومة، بموجب قوانين التشهير الجنائي. وظل الأفراد من فئة الأقلية "البدون" يعانون من التمييز، ويُحرَمون من الحق في الجنسية. كما ظل العمال الأجانب يفتقرون إلى الحماية الكافية من الاستغلال والإيذاء، وواصلت المحاكم إصدار أحكام بالإعدام، ولكن لم ترد أنباء عن تنفيذ عمليات إعدام.

#### خلفية

تزعمت الكويت جهود الوساطة لحل الأزمة الخليجية، التي اندلعت في يونيو/حزيران 2017، عندما قطعت كل من البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقاتها مع قطر. وظلت الكويت عضواً في التحالف الدولي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والفعال في النزاع المسلح في اليمن (انظر باب "اليمن").

وألغت الحكومة عقود العمل الخاصة بما يزيد عن ثلاثة آلاف من العمال الأجانب في القطاع العام، وذلك في إطار سياسة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

وفي سبتمبر/أيلول، أنشأت الحكومة "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني"، والتي تختص بمراجعة الأحكام القضائية والتشريعات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني في ضوء الالتزامات المترتبة على اتفاقيات جنيف.

### حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

استمرت القيود على الحق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. وحاكمت السلطات منتقدي الحكومة بموجب مواد في قانون العقوبات تجرم التعليقات التي تُعتبر مُسيئة لأمير البلاد أو الدول المجاورة. وفي أغسطس/آب، قدمت الحكومة مشروع قانون يفرض عقوبة السجن لمدة خمس سنوات على كل من "طعن علناً في حقوق ولي العهد أو نائب الأمير أو عاب أو تعرض لشخصه".

وقد حُكِم غيابياً على المدون والناشط عبر الإنترنت عبد الله صالح بالسجن لمدة بلغ مجموعها 25 سنة في قضايا متعددة، وذلك دونما سبب سوى التعبير عن آراء عبر وسائل التواصل الاجتماعي اعتُبرت "مسيئة" لكل من البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي فبراير/شباط، أيدت محكمة التمييز أحكام السجن الصادرة ضد 13 شخصاً بتهمة نشر أو ترديد مقتطفات من خطبة العضو المعارض السابق في مجلس الأمة (البرلمان) مسلم البراك، والتي كانت السبب في الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين في عام 2015. وفي مايو/أيار، صدر عفو أفرج بمقتضاه عن حمد النقي بعد أن أمضى نصف مدة الحكم الصادر ضده، في عام 2012، بالسجن 10 سنوات بتهمة "الإساءة للنبي محمد، وانتقاد زعماء المسلمين السنة في المملكة العربية السعودية، والبحرين، على وسائل التواصل الاجتماعي".

وفي يونيو/حزيران، أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت قراراً بحل مجلس إدارة "جمعية الحرية الكويتية"، وذلك لمشاركتها في منتدى حول الفكر الحر، بالاشتراك مع حزب سياسي هولندي؛ والانضمام إلى "الاتحاد الليبرالي العربي" (وهو

شبكة من الأحزاب السياسية؛ وتنظيمها حملة لجمع التبرعات خلال شهر رمضان بدون موافقة رسمية سابقة. وحُكم على أحد أعضاء الجمعية بالحبس ستة أشهر بسبب تعليق نشره على موقع "تويتر".

وفي يوليو/تموز، أيدت محكمة التمييز أحكام الإدانة الصادرة ضد 16 من السياسيين المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين، وبينهم ثمانية من النواب السابقين والحاليين في مجلس الأمة، وذلك بناءً على تهم تتعلق بمشاركتهم في مظاهرة عام 2011. واستندت الأحكام إلى تهم ذات دوافع سياسية، وصدرت إثر محاكمات تمثل انتهاكاً للمعايير الدولية للعدالة، كما تتناقض مع الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقد مُنح بيت ويدرباي، والذي كان ضمن فريق قانوني لمراقبة المحاكمة، من دخول الكويت.

## التمييز- فئة "البدون"

في مارس/آذار، صدر قانون يجيز انضمام الأفراد من فئة "البدون" إلى القوات العسكرية. كما أقرّ مجلس الأمة مشروع قانون من شأنه منح الجنسية الكويتية لحوالي أربعة آلاف شخص من فئة "البدون"، ولكنه لم يكن قد صدر كقانون نافذ بحلول نهاية العام.

وما زالت السلطات تمتنع عن منح الجنسية لما يزيد عن 100 ألف من فئة "البدون" الذين يقيمون في الكويت منذ فترات طويلة، ومن ثم ظل هؤلاء بلا جنسية ومحرومين من الحصول على عدد من الخدمات العامة. وفي يونيو/حزيران، رفض وزير التعليم اقتراحاً من مجلس الأمة بقبول تسجيل الأطفال من فئة "البدون" في المدارس الحكومية. وطبقاً للوائح الوزارة، يقتصر التسجيل في المدارس الحكومية على أطفال "البدون" المولودين لأمهات كويتيات، وكذلك أطفال وأحفاد الأشخاص "البدون" الذين يُصنّفون باعتبارهم "شهداء"، حيث قُتلوا خلال الغزو العراقي للكويت في عام 1990.

## الحرمان من الجنسية

في أكتوبر/تشرين الأول، أقرّ مجلس الوزراء إعادة الجنسية الكويتية لعدد من الأشخاص الذين سُحبت منهم الجنسية قبل عدة سنوات، وبعضهم من منتقدي الحكومة.

## العمال الأجانب

ظلّ العمال الأجانب عرضةً للاستغلال والإيذاء في ظل نظام "الكفالة"، الذي يجعل حصول العامل على تأشيرة دخول مقيّداً بموافقة صاحب العمل، ويمنع العامل من تغيير وظيفته بدون موافقة صاحب العمل. وما زال عمال المنازل الأجانب على وجه الخصوص، ومعظمهم من النساء، مهتدين وعرضةً للإيذاء البدني والجنسي والنفسي على أيدي مخدمهم.

وفي فبراير/شباط، فرضت الفلبين حظراً على سفر الفلبينيين للعمل في الكويت، وذلك في أعقاب مقتل عاملة منزلية فلبينية على أيدي مخدمها. كما سهّلت السلطات الفلبينية ترحيل آلاف من العمال الفلبينيين طوعاً من الكويت. وبعد أزمة دبلوماسية استمرت شهوراً، رُفع الحظر في مايو/أيار، بعد أن وقّعت الكويت والفلبين اتفاقاً ثنائياً ينظّم بعض ظروف العمل بالنسبة لعمال المنازل.

## حقوق المرأة

ظلت المرأة تعاني من التمييز في القانون وفي الواقع العملي. وبوجه خاص، تُمنح المرأة حقوقاً أقل من الرجل بموجب القانون فيما يتعلق بالمسائل العائلية، من قبيل الطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث، وحقوق الجنسية، والعنف الأسري.

## عقوبة الإعدام

واصلت المحاكم إصدار أحكام بالإعدام عقاباً على جرائم شتى، بما في ذلك القتل العمد وتهريب المخدرات، ولم ترد أنباء عن تنفيذ إعدامات.